14 August 2018
Arabic

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم
للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرفق طيه تقرير حكومة السودان عن تنفيذ التدابير التي نص عليها مجلس الأمن
في قراره ١٧١٨ (٢٠٠٦) (انظر المرفق).

(توقيع) عمر دهب فضل محمد
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تقرير السودان عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

إعمالاً لقرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وهي ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، و ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، و ٢٣٢١ (٢٠١٦)، و ٢٣٧١ (٢٠١٧)، و ٢٣٧٥ (٢٠١٧)، و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)، تود حكومة جمهورية السودان الإفادة بما يلي:

١ - إشارة لمذكرة بعثة السودان الدائمة لدى الأمم المتحدة الموجهة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) والمؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (S/AC.49/2017/73)، وجهت حكومة جمهورية السودان كافة الأجهزة الحكومية والأفراد بمحتوى القرارات أعلاه وبالتركيز على الفقرة ٤٠ من قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٧٠ (٢٠١٦) والقرارات اللاحقة بعدم التعامل أو التعاطي التجاري والعسكري مع أية كيانات أو هيئات تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢ - شكلت حكومة السودان فريقاً وطنياً يضم كافة الأجهزة ذات الصلة لمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولإعداد تقارير التنفيذ الوطنية التي ستقدم إلى اللجنة.

٣ - بعد التحقق والتدقيق ألغت حكومة السودان العقود الموقعة بين: Future Electronic Company (FEC) and Sudan Master Technology (SMT)، وتوقف التعامل بينهما منذ الخامس عشر من تموز/يوليه ٢٠١٧.

٤ - بناءً على ما ورد في الفقرة ٣ أعلاه أبعدت حكومة السودان منسوبي تلك الشركة وحظرت دخول أي منسوب لها للسودان وبالفعل غادر آخر هؤلاء في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٥ - أدرجت الحكومة الأسماء المحظورة من قبل اللجنة ضمن قوائم المحظور دخولهم السودان ووزعت القوائم على سفارات السودان ونقاط الدخول للبلاد.

٦ - لا يوجد تمثيل دبلوماسي مقيم بين الدولتين إذ يقوم السودان بتغطية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من سفارته في بكين، بينما تغطي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السودان من أديس أبابا.

٧ - ليس هناك أي تعامل مالي مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وعليه لا توجد أي معاملات مالية أو تحويلات مصرفية دولية بين السودان والعديد من الدول بسبب العقوبات الاقتصادية الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان على مدى العشرين عاماً الماضية.

- ٨ - ما ورد في الفقرة ٧ أعلاه يؤكد عدم وجود أي معاملات بين الدولتين في مجال تصدير أو استيراد المعادن بمختلف أنواعها أو المواد البترولية أو الغاز المضغوط أو الآليات الزراعية أو المعدات الإلكترونية أو أي من الأشياء المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن.
- ٩ - صدرت التوجيهات من بنك السودان المركزي للمؤسسات المالية السودانية للتحسب لأية تعاملات مستقبلية تجارية كانت أو اقتصادية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ما لم تحصل الجهات المعنية على إذن من اللجنة وفقا للاستثناءات التي تصدر عنها.
- ١٠ - لم يسبق خلال الفترة الماضية أن عبر الأجواء السودانية الطيران الكوري أو أي طائرة يشتهر بأنها ذات صلة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولم تمر عبر المياه الإقليمية أية سفينة منشأها كوريا الشمالية وصدرت التوجيهات لهيئة الطيران المدني وهيئة الموانئ البحرية لإخضاع الطائرات أو السفن المشكوك فيها للتفتيش إذا ما كان هناك ما يدعو للشك وفقا لقرارات مجلس الأمن.
- ١١ - نظرا لما ورد في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه وبعد طرد منسوبي المؤسسة المذكورة لا يوجد أي مواطن من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعمل داخل الأراضي السودانية، ولا يوجد تعاون علمي أو تقني بين البلدين يستوجب وجود مواطني تلك الدولة في السودان.